بسم الله الرحمن الرحيم

تتسم النظم التعليمية بمفارقة ملفتة للنظر هى أن لها وظيفة مزدوجة هى المحافظة على تقاليد النظم السائدة فى المجتمع والدفاع عنها ، على أنها فى الوقت ذاته مسؤوله عن مهمة تهيئة المجتمع للتكيف مع المطالب والمتغيرات الجديدة ، بل خلق قيم مضادة أحيانا لقيم النظام السائدة وصنع مستقبله أيضا[1] ، وفى هذه الحدود فإنه يتعين على أى نظام تعليمى أن يعكس بدرجة ما خصائص مجتمعه الذى يوجد فيه وأن يستعد لمواجهة مستقبل أو أكثر عن طريق التعلم من التاريخ ، وأن ينمي اتجاهاته ، ويغير أدواته وهياكله بما يسمح بالتهيؤ لهذا المستقبل أو المستقبلات . «فالديناصور» ذلك الكائن العملاق ، والذى ساد فى العصر الطباشيرى هلك عندما واجه مستقبلا مليئاً بالتغيرات البيئية الكبيرة ، التى أثرت على تكيفه وبقائه فكانت مقدرته الهزيلة على توقع هذه التغيرات ، واستعداده الضعيف للتكيف سببا فى هلاكه[2] . وغير خفى أن النظم التعليمية تمتلك المقدرة على الاختيار ، ولكن ينقصها كثيرا أن تستشرف Forecasting مستقبلاتها وتستعد لها من الآن ، وأن تعمل على تشكيلها وتخطيطها وإلا تدخلت قوى أخرى عمياء فى شكل هذا المستقبل ، وحتى لا تلقى مصير الديناصور .

ولما كانت الجامعة تحتل داخل أى نظام تعليمى أهمية قصوى ، وبخاصة فيما يتصل بإعداد القوى البشرية ذات المهارات العلمية والمؤهلة لتسخير المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية ، والضرورية لإحداث التقدم العلمى الاجتماعى ، فقد زدات أهمية الجامعة منذ الستينيات ، بحيث باتت ركيزة أساسية في تشكيل خطط التنمية الشاملة وتطويرها ، فهى المصدر القومى لهيئات التدريس الجامعية والبحاث العلميين ، والعلماء الذين يدربون كأشخاص ، ينشدون الحلول للمجموعات الضخمة من المشكلات البسيطة والمعقدة ، والذين يسهمون فى تحقيق تنمية الوطن فى شتى القطاعات ، كما أن الجامعة فى الوقت نفسه المحرك الرئيسى للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والديموقراطية ومفتاح رئيسى للتكنولوچيا والإنتاج ، لذا فإن الجامعة هى موضع ثقة المجتمع كقوة محركة للتنمية وكضمير للأمة بأسرها . فهى أكثر من مجرد مكان للتعليم والتعلم أنها المفتاح الرئيسى لإتخاذ وتنفيذ العمليات الضرورية لمواجهة تحديات اليوم وغداً .

ولما كانت الجامعة تواجه ضغوطاً وتحديات حالية ومستقبلية ، مع كونها بالضرورة وليدة اتجاهات تاريخية واجتماعية معينة ، فإنه يلزمنا أن نتوقف عند بعض نتائج العقود الأخيرة من القرن العشرين وأن نحاول استشراف وتحليل أهم الاتجاهات الثقيلة (Heavy Trends) ، التى ينتظر لها أن تسود فى المستقبل القريب ، والتى يصعب تغييرها خلال العقدين القادمين على الأقل، وبالتالى تقديم تحذيرات عن طبيعة الكارثة، التى يمكن أن تقاد إليها الجامعات العربية إذا تسنى لهذه الاتجاهات أن تستمر .

لذلك فقد يكون من بين **أهداف هذه الدراسة الموجزة** إعطاء نظرة عامة عن الجامعات العربية واقعا ومستقبلا ، إلا أن أهم ما تعنى به هذه الدراسة هو **تقديم منظور تحليلى نقدى لواقع هذه الجامعات ومستقبلها** فى إطار تشكيلة من المتغيرات والتحديات ، أفلح بعضها فى شق مجرى عميق فى الواقع ، وأطل برأسه إلى الحد الذى أصبح من المستحيل تجاهله أو إسقاطه من الاعتبار فى حسابات مخططى السياسات والاستراتيجيات الجامعية العربية ، لذا أصبح من الضرورى فحص قدرة جامعاتنا على الاستجابة والتفاعل مع «عولمة» الاتصالات واقتصاديات «السوق» التى تبدو أنها فى سبيل السيطرة على عالم اليوم . ويصبح السؤال : هل لو أقمنا «جامعات السوق» التى تسير بناء على مبادئه ستستطيع هذه الجامعات أن توجه أجيال المستقبل بحق ، كما سبق لها أن أرشدتنا ، نحو قيم لا تقاس بالزمن بل تمثل محك أخلاقى وفكري ؟! ..

إن الأمر يقتضى إذن ان ندافع عن جامعاتنا بإعتبارها الحصن المكين لمجتمعنا العربى ولقدرتنا على الإستمرارية والاستدامة ، والمزاوجة بين الأصالة والمعاصرة . إن مفهوم «العولمة» يدمر اليوم دور الجامعة الوطنى والقومى ويستبدله بمؤسسات «عبر وطنية» و«عبر قومية» بدعوي الامتياز والجودة والكفاءة على حساب قيم أساسية . أنه لرهان خطير . لذا فمن أهداف الدراسة توجيه انتباه مخططى السياسات الجامعية إلى هذه المتغيرات ، وإتاحة فرصة الاستعداد لها من الآن ، والمشاركة فى اختيار بدائل ومسارات وصيغ جامعية جديدة من بين الخيارات «المتاحة» و«الممكنة» ، تعمل بفاعلية فى إطار ما هو مرتقب ، أكثر مما تعمل فى إطار ما هو سائد أو امتداد له بغية تكريس الثقافة والقيم الداعمة لوجود المجتمع ولضمان استمراريته .

وعليه ، فإن **خطة الدراسة** اهتمت **أولاً** بتوضيح موجز لأهم التحديات والمتغيرات العالمية ، التى يقدر لها أن تسود فى المستقبل المنظور وكشفت عن مدلولاتها وتوقعات تأثيرها على الجامعة والمجتمع ، ثم تناولت **ثانياً** مفردات أزمة الواقع الجامعى العربى ، من خلال مناقشة لأكثر هذه المفردات أولوية فى تقديرها وهى فلسفة الجامعة وأساتذتها وطلابها وتمويلها ودراساتها العليا ، **وأخيرا** انتهت الدراسة بخيارات واقتراحات مركزة ، يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار من قبل مخططى السياسات الجامعية العربية ، بحسب ظروف وحاجات كل جامعة عربية لمواجهة قصورها والتحديات التى تواجهها .

أما **منهج الدراسة** فقد مال للمنهج التحليلى – الاستشرافى للقضايا الأساسية موضوع الدراسة وإن كان هذا لم يمنعنا من الاستعانة فى أحيان كثيرة بمناهج أخرى **كالمنهج التاريخى** ، عندما اقتضى الأمر تعقب المؤثرات والعوامل المتصلة بقضية من القضايا المثارة فى سياقها التاريخى ، **والمنهج المقارن** حيث ظهرت الحاجة لتقديم صورة متكاملة الجوانب لفكرة أو مفهوم على المستوى العالمى ،

ونعتقد أن هذه المناهج جميعاً قد أفادت كثيراً من الجوانب فى الاقتراب بدرجة كافية من هدف الدراسة الرئيسى ، على أنه من الضرورى الاعتراف بأن ثمة صعوبات قد واجهت الدراسة الحالية وقد تقلل من قيمة نتائجها ، لعل أهمها على الإطلاق هو ندرة البيانات الحديثة عن واقع معظم الجامعات العربية .

وفى إطار هذه الحدود .. فإن الدراسة الحالية سوف تركز على ثلاثة محاور رئيسية ، هى :

المبحث الأول : جامعاتنا والتحديات المستقبلية .

المبحث الثانى : أزمة مؤسساتنا الجامعية .

المبحث الثالث : بدائل وخيارات مستقبلية .

وهذا ما سنحاول أن نلتمس عناصره فى السطور التالية :

أ.د. ضياء الدين زاهر